تمهيد:

يعد قانون حرية المعلومات أحد الأدوات الأساسية في تعزيز الشفافية والديمقراطية في أي دولة. وتحظى فرنسا وبريطانيا بتاريخ طويل في تطوير وتعزيز حق حرية المعلومات، وهذه الوحدة تهدف إلى تقييم تلك التطورات واستعراض إطار القوانين والسياسات المتعلقة بحرية المعلومات في البلاد.

I. التنظيم القانوني لحرية تداول المعلومات في بريطانيا:

تعد حرية المعلومات من القضايا الحيوية في أي دولة ديمقراطية، فهي تمثل حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة وتعزز شفافية الحكومة والمؤسسات العامة. تتمتع بريطانيا بتاريخ طويل في تطوير وتعزيز حق حرية المعلومات، وهذا المقال يهدف إلى تحليل تلك التطورات واستعراض إطار القوانين والسياسات المتعلقة بحرية المعلومات في البلاد.

تأسست في عام 1967 لجنة للتحقيق في حرية المعلومات، وكانت هذه اللجنة هي النقطة الأولى في طريق بريطانيا نحو تعزيز حق حرية المعلومات، وفي عام 2000، أقرت الحكومة البريطانية قانون حرية المعلومات، الذي منح المواطنين حق الوصول إلى المعلومات العامة المملوكة للحكومة والمؤسسات العامة.

- **قانون حرية المعلومات سنة 2000:**

هو قانون صادر عن برلمان المملكة المتحدة يعطي «حق عام في الوصول» إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة. وهو تطبيق لتشريع حرية المعلومات في المملكة المتحدة على مستوى وطني. يقتصر تطبيقه في اسكتلندا (التي تمتلك تشريعاتها الخاصة بما يتعلق بحرية المعلومات) على مكاتب الحكومة البريطانية الموجودة فيها. ينفذ القانون بيان التزام لحزب العمال في الانتخابات العامة لعام 1997 وضعه الدكتور ديفيد كلارك كورقة بيضاء في عام 1997. يُعتقد أن النسخة النهائية من القانون قد خُففت عن تلك المقترحة عندما كان حزب العمال في المعارضة. دخلت الأحكام الكاملة للقانون حيز التنفيذ في 1 يناير عام 2005.

القانون هو مسؤولية وزارة اللورد المستشار (أعيد تسميتها حاليًا إلى وزارة العدل). أدى القانون إلى إعادة تسمية مفوض حماية البيانات (وظيفته إدارة قانون حماية البيانات لعام 1998)، الذي يُعرف الآن بمفوض المعلومات. يشرف مكتب مفوض المعلومات على إدارة القانون.

- **قانون حرية المعلومات 2002:**

يوجد قانون آخر لحرية المعلومات في المملكة المتحدة، وهو قانون حرية المعلومات 2002 (اسكتلندا) (asp 13). أقره البرلمان الأسكتلندي في عام 2002، ليشمل الهيئات العامة التي يمتلك البرلمان في هوليرود، بدلًا من وستمنستر، ولاية قضائية عليها. بالنسبة لهذه المؤسسات، فإنه يؤدي نفس الهدف من قانون 2000.

قُدّم نحو 120 ألف طلب في السنة الأولى التي دخل فيها القانون حيز التنفيذ. شكّل المواطنون نسبة 60% منهم، إلى جانب الشركات والصحفيين بنسبة 20% و10% على التتالي. على كل حال، كانت طلبات الصحفيين تميل أن تكون أكثر تعقيدًا وبالتالي أكثر تكلفة. شكلوا نحو ما يقارب 10% من الطلبات الأولية على القانون والتي قُدمت إلى الحكومة المركزية لكن 20% من تكلفة وقت المسؤولين هو في التعامل مع الطلبات. كلّف القانون 35.5 مليون يورو في عام 2005.

توفر قوانين حرية المعلومات في بريطانيا قاعدة قانونية لحق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة. يتم تنظيم هذا الحق بواسطة مفوضية المعلومات، التي تعمل كسلطة مستقلة تتولى معالجة الشكاوى وحماية حقوق المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الحكومة البريطانية بسياسة الشفافية وتشجع على نشر المعلومات العامة عبر الإنترنت.

- **القيود المرتبطة بحرية الحصول على المعلومات في القانون البريطاني:**

هناك بعض القيود والشروط التي يجب أخذها في الاعتبار عند الحصول على المعلومات. هنا بعض القيود الشائعة:

1. **القيود المتعلقة بالأمان القومي:** يمكن تقييد الحصول على المعلومات التي تعتبر حساسة للأمن القومي أو تهدد الأمن الوطني. يتم تطبيق هذه القيود لحماية المصالح العامة والأمان.
2. **القيود المتعلقة بالخصوصية والبيانات الشخصية:** يجب أن يتم الحصول على الموافقة الصريحة من الأفراد لجمع واستخدام ونقل بياناتهم الشخصية. قد تواجه بعض القيود في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالخصوصية الشخصية وحقوق الأفراد.
3. **القيود المتعلقة بالمعلومات التجارية السرية:** يمكن تقييد الحصول على المعلومات التجارية السرية، والتي تتضمن أسرار الأعمال والمعلومات المحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية. يتم تطبيق هذه القيود لحماية مصالح الشركات والمنظمات التجارية.
4. **القيود المتعلقة بالقضايا الجنائية والتحقيقات:** يمكن تقييد الحصول على المعلومات التي تتعلق بالتحقيقات الجنائية أو القضايا القانونية الأخرى. تتم هذه القيود لحماية سرية التحقيقات ونزاهة العدالة.

هذه بعض القيود الشائعة في الحصول على المعلومات في القانون البريطاني. يجب الالتزام بالشروط والقيود المحددة في القوانين ذات الصلة لضمان الامتثال القانوني وحماية المصالح المشروعة.

وهناك بعض الاستثناءات التي تسمح برفض منح المعلومات، وهذه الاستثناءات تختلف اعتمادًا على نوع المعلومات والسياق القانوني. بعض الاستثناءات الشائعة تشمل:

1. **الأمان القومي:** يمكن رفض منح المعلومات إذا تمت تصنيفها كسرية للأمن القومي. تشمل هذه الاستثناءات المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني والأمن الداخلي والعمليات الاستخباراتية.
2. **الخصوصية والمعلومات الشخصية:** يمكن رفض منح المعلومات إذا تمت مشاركتها بطرق تتعارض مع حقوق الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. يجب أن تتوافق الطلبات مع مبادئ حماية البيانات وتوافق المعلومات مع القوانين ذات الصلة في هذا الصدد.
3. **المعلومات التجارية السرية:** يمكن رفض منح المعلومات التجارية السرية والمعلومات المحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية، إذا تم اعتبارها سرية تجارية وكشفها يمكن أن يكون ضارًا للأعمال التجارية.
4. **القانون الجنائي والمسائل القانونية الأخرى**: يمكن رفض منح المعلومات إذا تعارض ذلك مع التشريعات القانونية المتعلقة بالتحقيقات الجنائية أو المسائل القانونية الأخرى.

يجب ملاحظة أن هذه الاستثناءات تخضع لتقييم قانوني وتوافق معايير معينة. وفي بعض الحالات، يمكن أن يتم تحديد الاستثناءات بناءً على طلبات محددة ومعايير الصلة بالمعلومات المطلوبة.

II. التنظيم القانوني لحرية تداول المعلومات في فرنسا:

يوفر قانون حرية المعلومات في فرنسا قاعدة قانونية لحماية حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة. يتم تنظيم هذا الحق بواسطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تعمل كسلطة مستقلة لمراقبة تطبيق القانون وحماية حقوق المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الحكومة الفرنسية بسياسة الشفافية وتشجع على نشر المعلومات العامة عبر الإنترنت ومن اهم قوانين حماية المعلومات:

- **القانون الفرنسي لحماية البيانات الشخصية .loi informatique et libertés"**

القانون الفرنسي لحماية البيانات الشخصية، المعروف بـ"loi informatique et libertés" ، صدر عام 1978 وهو أحد أقدم قوانين حماية البيانات الشخصية في العالم. يهدف القانون إلى حماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية وضمان حرية الأفراد والخصوصية، ويتضمن القانون خمسة فصول رئيسية نختصرها في النقاط التالية:

الفصل الأول من القانون يحدد تعريفات المصطلحات المستخدمة في القانون، بما في ذلك تعريف البيانات الشخصية ومفهوم المعالجة. يُشدد القانون على أهمية حماية حقوق الأفراد وحرياتهم بالنسبة لمعالجة بياناتهم الشخصية.

الفصل الثاني يتناول جمع ومعالجة البيانات الشخصية. يشترط الحصول على موافقة صريحة من الأفراد قبل جمع بياناتهم الشخصية، ويجب أن يتم جمع البيانات فقط لأغراض محددة ومشروعة. يلتزم المعالجون بتوفير معلومات شفافة حول كيفية استخدام البيانات الشخصية وحقوق الأفراد فيما يتعلق بها.

الفصل الثالث ينص على حقوق الأفراد فيما يتعلق بمعالجة بياناتهم الشخصية. يشمل ذلك حقوق الوصول إلى البيانات الشخصية وتصحيحها وحذفها والاعتراض على معالجتها. يحظر القانون أيضًا نقل البيانات الشخصية لبلدان غير آمنة من حيث حماية البيانات، ما لم يكن هناك ضمانات كافية للحماية.

الفصل الرابع يتطلب من المعالجين تطبيق إجراءات أمنية مناسبة لحماية البيانات الشخصية ومنع الوصول غير المصرح به أو الاستخدام غير المشروع لها. يشترط القانون أيضًا إبلاغ السلطات المختصة في حالة حدوث انتهاك للبيانات الشخصية.

الفصل الخامس يتناول الهيئات الرقابية والعقوبات. يوجد في فرنسا هيئة رقابية مختصة بحماية البيانات الشخصية تُعرف بـ "Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés" (CNIL). تتولى CNIL مراقبة تطبيق القانون وفرض العقوبات على المخالفين، بما في ذلك الغرامات المضمنة في القانون الفرنسي لحماية البيانات الشخصية، المعروف بـ"loi informatique et libertés" ، صدر عام 1978 بهدف حماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية. يهدف القانون إلى تعزيز الثقة في استخدام التكنولوجيا وضمان الخصوصية والحرية الشخصية للأفراد.

- **القيود المرتبطة بحرية الحصول على المعلومات في القانون الفرنسي:**

في القانون الفرنسي، هناك بعض القيود على الحصول على المعلومات، وهذه القيود تتعلق بحماية الخصوصية والسرية التجارية والمعلومات الحساسة. بعض القيود الشائعة تشمل:

1 .حماية الخصوصية: يوجد في القانون الفرنسي حماية قوية للخصوصية، وبالتالي فإن الحصول على المعلومات الشخصية يخضع للقيود والشروط المحددة. يجب أن يكون هناك مبرر قانوني ومصلحة قوية للحصول على المعلومات الشخصية، وعادةً ما يكون ذلك مقتصرًا على السلطات القضائية أو الجهات المختصة.

2 .سرية التجارة: يحمي القانون الفرنسي أيضًا سرية التجارة والمعلومات التجارية السرية. بموجب ذلك، يتعين على الأشخاص والشركات الحفاظ على سرية المعلومات التجارية الحساسة ومنع الكشف عنها دون إذن.

3 .الأمان الوطني: في حالات الأمن الوطني والدفاع الوطني، يمكن فرض قيود إضافية على الحصول على المعلومات. يمكن للسلطات المختصة اتخاذ إجراءات لحماية المعلومات الحساسة وتقييد الوصول إليها إذا كان ذلك ضروريًا لأغراض الأمن الوطني.

هذه بعض القيود الشائعة على الحصول على المعلومات في القانون الفرنسي. يجب أن يتم احترام هذه القيود والتعامل مع المعلومات بشكل قانوني ومسؤول، وذلك لضمان حماية الخصوصية والسرية والأمان في البلاد.

في القانون الفرنسي، هناك بعض الاستثناءات التي تسمح بالحصول على المعلومات حتى في حالة وجود حماية للمعلومات. بعض هذه الاستثناءات تشمل:

1 .الحصول على المعلومات بموجب قرار قضائي: في بعض الحالات، يمكن للمحكمة أن تصدر أمرًا يأمر بالكشف عن المعلومات المحمية إذا كان هناك مصلحة عامة أو قانونية في ذلك.

2 .الحصول على المعلومات بموجب موافقة الشخص المعني: إذا قرر الشخص المعني بالمعلومات المحمية السماح بالكشف عنها، فإنه يمكن أن يعطي موافقته الشخصية لذلك.

3. الحصول على المعلومات في إطار التحقيق الجنائي: في بعض الحالات، يمكن للسلطات القضائية والشرطة الحصول على المعلومات المحمية في إطار التحقيق الجنائي، وذلك بشرط أن يكون هناك سبب مشروع للاشتباه في ارتكاب جريمة.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في مجال حرية المعلومات في فرنسا، إلا أنها تواجه تحديات وتطورات حالية. من بين هذه التحديات، يمكن ذكر ضرورة تحسين آليات تطبيق القانون وزيادة وعي المواطنين بحقوقهم في الوصول إلى المعلومات. كما أن تطور التكنولوجيا وزيادة حجم المعلومات تشكل تحديات جديدة فيما يتعلق بإدارة وتنظيم المعلومات العامة.

III. تحليل مقارن بين قانون حرية المعلومات في بريطانيا وفرنسا:

1- **من حيث نطاق التطبيق**:

في بريطانيا: ينطبق قانون حرية المعلومات على كافة الجهات العامة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

في فرنسا: ينطبق قانون حرية المعلومات على الجهات العامة فقط.

2- **من حيث المؤسسة المشرفة:**

في بريطانيا: يشرف على تنفيذ قانون حرية المعلومات هيئة مستقلة تسمى المفوضية لمعلومات الناس.

في فرنسا: تشرف على تنفيذ قانون حرية المعلومات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

3- **من حيث الإجراءات والمهل الزمنية:**

في بريطانيا: يتم تحديد مهل زمنية للاستجابة لطلبات المعلومات، وفي حالة عدم الامتثال يمكن للمفوضية لمعلومات الناس التدخل واتخاذ إجراءات قانونية.

في فرنسا: لا يتم تحديد مهل زمنية محددة للاستجابة لطلبات المعلومات، ولكن يجب أن يتم الرد في إطار معقول. وفي حالة عدم الامتثال، يمكن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تتدخل وتتخذ إجراءات قانونية.

4- **من حيث الإعفاءات:**

في بريطانيا: يوجد قائمة محددة من الإعفاءات التي تسمح للجهات العامة بعدم الكشف عن بعض المعلومات، مثل المعلومات الأمنية أو التجارية الحساسة.

في فرنسا: لا يوجد قائمة محددة من الإعفاءات، ويتم تحديد إعفاءات حسب كل حالة على حدة.

5- **من حيث الشفافية:**

في بريطانيا: تشجع الحكومة البريطانية على الشفافية ونشر المعلومات العامة عبر الإنترنت.

في فرنسا: تلتزم الحكومة الفرنسية بسياسة الشفافية وتشجع على نشر المعلومات العامة عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من أن قوانين حرية المعلومات في بريطانيا وفرنسا تهدفان إلى تعزيز الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات، إلا أن هناك اختلافات في نطاق التطبيق والمؤسسة المشرفة والإجراءات والمهل الزمنية والإعفاءات. يجب على الحكومات في كلا البلدين أن تعمل على تحسين قوانين حرية المعلومات.